

## تحديد العوامل المؤثرة على ناتج النشاط التأميني

### في تأمينات الحياة في ضوء تحليل التدفقات النقدية: نموذج إحصائي

د. عيد احمد ابو بكر  
أستاذ مشارك ورئيس قسم العلوم المالية والمصرفية  
كلية الاقتصاد والعلوم الادارية  
جامعة الزيتونة الاردنية

د. طارق عزت عبد الباري  
أستاذ مساعد بقسم الرياضة والتأمين  
كلية التجارة- جامعة بني سويف

#### الملخص

يحتل قطاع التأمين موقعاً استراتيجياً بين القطاعات الاقتصادية الأخرى، حيث أنه يوفر الحماية الاقتصادية المناسبة لموارد المجتمع البشرية والمادية، وبذلك يعتبر الدرع الواقي من أية هزات قد تواجه الاقتصاد القومي، ويؤدي دوراً رئيسياً في نمو واستقرار القطاعات الاقتصادية المختلفة، كما يساهم بصورة فعالة في تحقيق أهداف خطط التنمية الاقتصادية، ويرجح ذلك لما يمثله هذا القطاع من ثقل مالي نتيجة للدور البارز الذي تقوم به شركات التأمين في تجميع المدخرات الوطنية مما يتطلب من هذه الشركات درجة عالية من الكفاءة المالية، ويلقي العبء والمسئولية على الهيئة المصرية للرقابة على التأمين في تحقيق التزاماتها تجاه حملة الوثائق وحماية لحقوقهم، وتجاه شركات التأمين ضماناً لاستمراريتهم في السوق وتحقيقهم لمستوى مرتفع من الأرباح.

وفي تقرير لشركة Swiss Re نشر في عام 2004 عن رصد اتجاه لبيدات تحسن أداء صناعة التأمين العالمية وخاصة شركات التأمين المباشر والتي حققت إجمالي دخل من أقساط التأمين وصل في عام 2003 إلى 2941 بليون دولار وبنسبة نمو تقدر بنحو 2% عن العام السابق، كما أكد التقرير حدوث انقلاب في أسواق التأمين العالمية، يتمثل في تراجع أداء شركات التأمين على الحياة، بعدما كانت لهذه الشركات منذ منتصف الثمانينات وحتى نهاية التسعينات المرتبة الأولى في نمو أقساط التأمين المباشر إلا أن الحال قد بدأ يتغير بداية من عام 2000 وتبدل الوضع لتأتي شركات تأمينات الممتلكات والمسؤوليات في المرتبة الأولى محققة نسبة نمو في حجم أقساطها وصل إلى 6% عن العام الماضي، وأصبحت شركات التأمين على الحياة في مأزق تعاني فيه من تراجع نسبة النمو في أقساطها، كما أشار التقرير إلى انخفاض عدد شركات تأمينات الحياة وتعرض الكثير منها لمشاكل مالية أودت ببعضها إلى الإفلاس والبعض الآخر لتأكل رأس مال هذه الشركات، وقد أرجع التقرير هذا الاختلاف في نمو أقساط التأمين في كلا الفرعين لعدد من الأسباب من أهمها زيادة أسعار التأمين على الممتلكات والمسئوليات.

ومع حدوث هذا الانقلاب العالمي في أداء شركات التأمين يحتل سوق التأمين المصري - أحد الأسواق الواعدة في منطقة الشرق الأوسط - مكانة متميزة تعكس حالة الثقة في الأداء الاقتصادي له، ففي حين تتقلص عدد شركات تأمين الحياة في أكبر الأسواق المتقدمة ومنها السوق الأوروبي ، نجد أن عدد شركات تأمينات الحياة في مصر في ازدياد دائم ، فبعد أن كان عددها في أواخر التسعينات 7 شركات فقط وصل في عام 2008/2007 إلى 12 شركة محققة نمو في أقساط تأمينات الحياة وتكوين الأموال قدرت نسبته 35.8% عن العام السابق.

وقد تناولت الدراسة يوضح تطور أقساط تأمينات الحياة والتأمينات العامة ومعدل التغير في كل منها، ونتج (فائض أو عجز) النشاط التأميني في تأمينات الحياة في شركات التأمين المباشرة بالسوق المصري خلال الفترة من 1998/1997 إلى 2008/2007 لوحظ أن النتائج تشير إلى وجود عجز في ناتج النشاط التأميني على مستوى إجمالي الشركات المباشرة (السوق ككل) وكذلك على مستوى بعض الشركات والبعض الآخر يحقق فائض نشاط تأميني ، وقد تناولت الدراسة بالتحليل العوامل المؤثرة على ناتج النشاط التأميني في تأمينات الحياة بشركات التأمين المباشر ، وكذلك المصادر الأخرى لتحقيق الفائض في تأمينات الحياة.

وقد اتضح أن ناتج النشاط التأميني في شركات التأمين المباشر - فرع تأمينات الحياة - كان عجزاً بالنسبة لمعظم شركات التأمين العاملة في السوق المصري ، مما يستلزم معه ضرورة مراجعة السياسات الاكتتابية والسياسات الاستثمارية، هذا بالإضافة إلى أهمية دراسة العوامل المؤثرة على ناتج النشاط التأميني في تأمينات الحياة بشركات التأمين المباشر بالسوق المصري، ولذا يقوم الباحثان بدراسة العوامل المؤثرة على ناتج النشاط التأميني في شركات التأمين المباشر ( فرع التأمين على الحياة ) باستخدام التحليل الإحصائي لتقييم مستوى الأداء في هذه الشركات ، مع محاولة إيجاد التأثير النهائي للمتغيرات المستخدمة في التحليل على ناتج النشاط التأميني.

واعتمدت الدراسة في التحليل الإحصائي على كل من أسلوب التحليل العاملي Factor Analysis وأسلوب الانحدار المتعدد Multiple Regression Model ، حيث أننا بصدد متغير واحد تابع وهو ناتج النشاط التأميني في تأمينات الحياة وعدد من المتغيرات المستقلة والمتمثلة في صافي الأقساط ، التغير في الاحتياطي الحسابي ، عمولات إعادة التأمين الصادر، صافي الدخل من الاستثمار، إيرادات أخرى ، صافي التعويضات ، التغير في مخصص التعويضات تحت التسوية ، جملة العمولات ، وتكاليف الإنتاج ، المصروفات الإدارية والعمومية ، المخصصات الأخرى.

في ضوء الدراسة التحليلية للمتغيرات المؤثرة على نتائج النشاط التأميني في التأمين على الحياة ، أتضح أن معظم شركات التأمين المباشر التي تمارس التأمين على الحياة تحقق عجز نشاط تأميني، مما يعنى أن هناك قصوراً في السياسات الاكتتابية والسياسات الاستثمارية لهذه الشركات.